

الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية

Financial inclusion as a strategic mechanism to enhance financial stability
in the Arab countriesط/د فاطمة الزهراء مغدور¹، د/ عيماد معوشي²¹ جامعة يحي فارس بالمدينة، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، الجزائر، meghdour.fatimazahra@univ-medea.dz² جامعة يحي فارس بالمدينة، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، الجزائر، maouchi.imad@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2022/09/15

تاريخ القبول: 2022/07/03

تاريخ الاستلام: 2022/04/17

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم تحول عالمي والذي كشفت عنه الأزمة المالية سنة 2008 ألا وهو الشمول المالي، إذ يعد الشمول المالي أداة تساهم في توصيل الخدمات المالية والمصرفية إلى كل فئات المجتمع وبالخصوص الفئة المهمشة بتكلفة منخفضة، وبالتالي الحد من الفقر إضافة إلى أنه يعتبر محورا استراتيجيا لتعزيز الاستقرار المالي.

وخلصت الدراسة إلى أن: مؤشر القطاع المصرفي يساهم بنسبة أكبر في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية بقيمة تراوحت بين 0.2 و 0.3 نقطة، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي لدول مجلس الخليج العربي وكذلك وجود علاقة عكسية بين الشمول المالي والاستقرار المالي للجزائر، لبنان، المغرب، العراق وتونس وهذا ما ينفي الدراسات العالمية حول وجود علاقة طردية فقط بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، النظام المالي، الاستقرار المالي.

تصنيفات JEL : G29، E58، G21

Abstract:

This study aims to shed light on the most important global transformation that was revealed by the financial crisis in 2008, which is financial inclusion that supports the access of all segments of society to the financial and banking services, especially the marginalized group, at a low cost, thus reducing poverty, it's considered as a strategic hub to enhance financial stability.

We concluded that the banking sector index contributes a greater percentage to the financial stability index for the Arab countries, with a value ranging between 0.2 and 0.3 points, in addition, there's a positive relationship between financial inclusion and financial stability for the Arab Gulf countries, as well as an inverse relationship between financial inclusion and financial stability for Algeria, Lebanon Morocco, Iraq and Tunisia, and this negates international studies on the existence of a positive relationship only between financial inclusion and financial stability.

Keywords: Financial Inclusion; Financial system; Financial Stability.

Jel Classification Codes: G29, E58, G21

1. مقدمة:

يشهد العالم في الآونة الأخيرة طفرة تكنولوجية كبيرة بإعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، وتقدم أنماط جديدة من التعاملات المالية، ولعل أبرز هذه التغيرات التي شهدتها العالم هو ظهور مصطلح جديد يعرف بالشمول المالي. ويعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة والتي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية سنة 2008، فهو يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات خصوصاً تلك الفئة المهمشة من المجتمع من ذوي الدخل المحدود وبالتالي الحد من الفقر، بالإضافة إلى أنه يعتبر مدخلاً هاماً لتعزيز الاستقرار المالي الذي يعد هدفاً استراتيجياً جوهرياً نظراً لأنه يلقي اهتماماً بالغاً من قبل المختصين في الميدان خاصة في الآونة الأخيرة، وكذلك لاحتلاله مركز الصدارة لدى الجهات الحكومية والمالية والاقتصادية خصوصاً في الدول العربية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي للدول العربية؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

➤ ما هي مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من قبل الدول العربية؟

➤ ما هو المؤشر الأكثر مساهمة من بين المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية؟

➤ ما هي العلاقة التي تربط بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول العربية؟

وللإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تعتمد الدول العربية على مؤشرات الشمول المالي التي أقرها صندوق النقد العربي في تقاريره استناداً للمؤشرات التي أطلقها البنك الدولي؛
- يساهم مؤشر القطاع المصرفي بنسبة أكبر في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية وهذا لكون القطاع المصرفي يمثل ركيزة أساسية لكل دولة؛
- بما أن الشمول المالي والاستقرار المالي ضمن النظام المالي، فالعلاقة بينهما هي علاقة طردية.

أهمية البحث:

يكتسي موضوع الشمول المالي أهمية بالغة كونه يعد من المواضيع الحديثة والمهمة، حيث له دور كبير في تعزيز الاستقرار المالي، ومن جهة أخرى فالشمول المالي يعتبر من القضايا الهامة التي لا بد من تطبيقها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وهذا لما يشهده العالم من تطور تكنولوجي.

أهداف البحث:

✓ التعريف بمصطلح الشمول المالي، أهميته ومؤثراته في الدول العربية؛

✓ توضيح مفهوم الاستقرار المالي، أهميته ومؤثراته الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية؛

✓ إبراز أهمية سياسة الشمول المالي لدعم وتعزيز الاستقرار المالي ودراسة العلاقة بينهما.

منهج البحث:

يعد المنهج الوصفي التحليلي المنهج المناسب للبحث، حيث تم توظيف المنهج الوصفي في إطار الإلمام بمختلف المفاهيم والجوانب المتعلقة بالجوانب النظرية، وأما في المنهج التحليلي فيظهر من خلال تحليل المشكل المدروس من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية، وهذا بغرض الخروج ببعض التوصيات من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف البحث.

أقسام البحث:

للإمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام:

- الشمول المالي ومؤشراته في الدول العربية؛
- الاستقرار المالي ومؤشراته في الدول العربية؛
- علاقة الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

2. الشمول المالي ومؤشراته في الدول العربية

يعد الشمول المالي هدفا تنمويا والتي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها لأهميتها الواسعة في تحقيق الاستقرار المالي، الأمر الذي استدعى العمل لتعزيز الشمول المالي وتوسعه، ويسعى الشمول المالي إلى إيصال الخدمات المصرفية والمالية لكافة فئات المجتمع خاصة المهمشة بتكلفة منخفضة.

1.2 تعريف الشمول المالي وأهميته:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم - المعاملات، المدفوعات، الادخار الائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (world bank).

ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه: الحالة الذي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة العالية وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يناسب الزبائن (علي حسين، عبد الحسين جبر، و أيوب كسار، 2020، صفحة 50).

تعرفه مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه: الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (عودة لفته و عواد حسين، 2019، صفحة 83)

ويعرفه مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بأنه: إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة بأسعار تنافسية، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد على غالب الأحيان أسعار مرتفعة (صندوق النقد العربي، 2019، الصفحات 2-3).

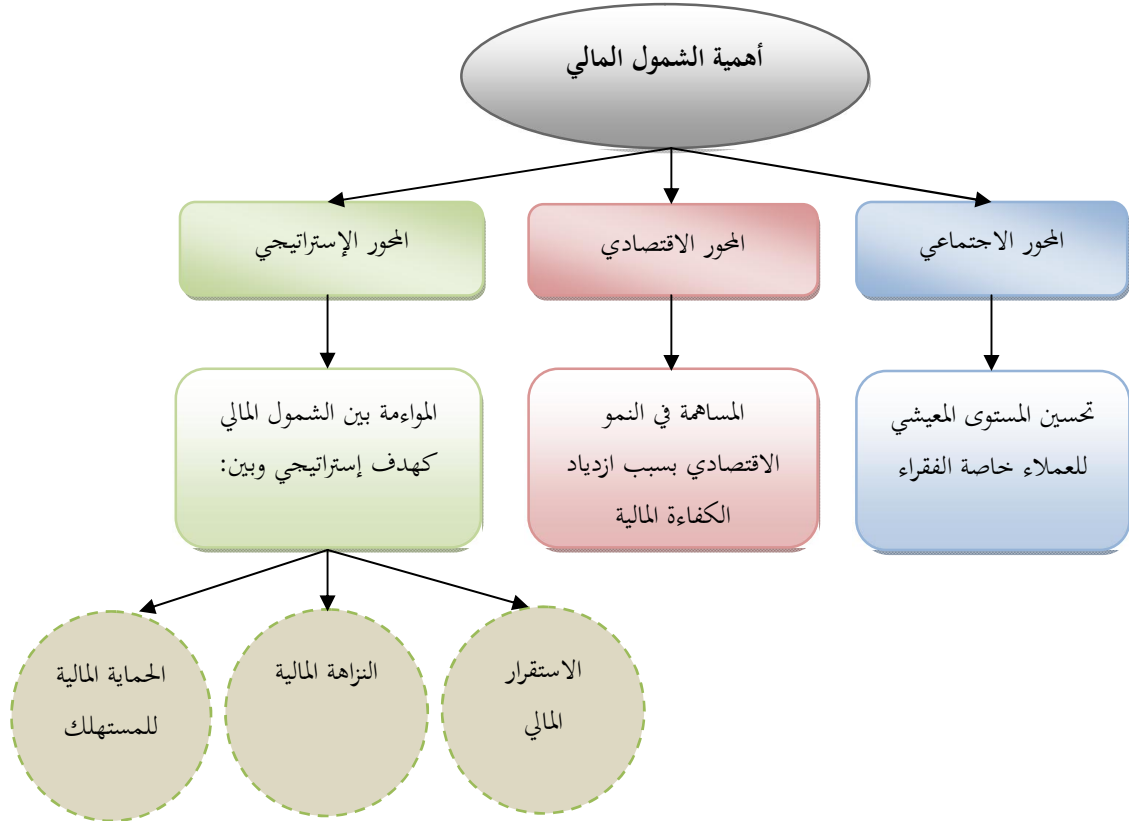
ويعرف أيضا على أنه: إتاحة الخدمات المالية لعدد كبير من الأفراد والشركات، وخاصة القطاعات التي لا تتعامل مع البنوك أو تفتقر إلى الخدمات بتكلفة معقولة (Rakhrour & Daham, 2021, p. 480).

من التعاريف السابقة يمكن القول أن:

الشمول المالي هو تلك الفرصة التي أتاحت لمختلف فئات المجتمع بالخصوص الفئة المهمشة (الفقيرة) وجعلها ضمن دائرة الخدمات المالية والمصرفية.

وتتجلى أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور والمثلة في ثلاث محاور (المحور الاجتماعي، المحور الاقتصادي والمحور الاستراتيجي)، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل 1: أهمية الشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (فلاق و حمدي، 2019، صفحة 4)

2.2 أبعاد ومؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب كل دراسة وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المالية والمصرفية، ومن بين هذه الأبعاد التي اعتمدها البنك الدولي وعلى أساسها انتهجها صندوق النقد العربي، بحيث تنبثق منها عدة مؤشرات فرعية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 1: أبعاد الشمول المالي ومؤشراته في الدول العربية

| مؤشرات | أبعاد الشمول المالي |
|---|----------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> • نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، و مكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى. • الغرض من الحسابات "شخصية أو تجارية." • عدد المعاملات "الإيداع والسحب." • طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك). | استخدام الحسابات المصرفية. |
| <ul style="list-style-type: none"> • النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها) • النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة. • النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر | الادخار |

| | |
|--|------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> • النسبة المثوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية. • النسبة المثوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة و الأصدقاء). | <p>الاقتراض</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> • النسبة المثوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجر أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية. • النسبة المثوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية. • النسبة المثوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية. | <p>المدفوعات</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> • النسبة المثوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم. • النسبة المثوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواطف) | <p>التأمين</p> |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على: (صندوق النقد العربي، 2018، الصفحات 5-6)

3.2 المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الدول العربية

سيتم الاعتماد على ثلاث مؤشرات للشمول المالي والمتعلقة بالدول العربية التي تتمثل في كل من مؤشر استخدام الحسابات المصرفية، مؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض.

• مؤشر استخدام الحسابات المصرفية

الجدول 2: ترتيب الدول العربية حسب المؤشر الجزئي لمؤشر استخدام الحسابات المصرفية

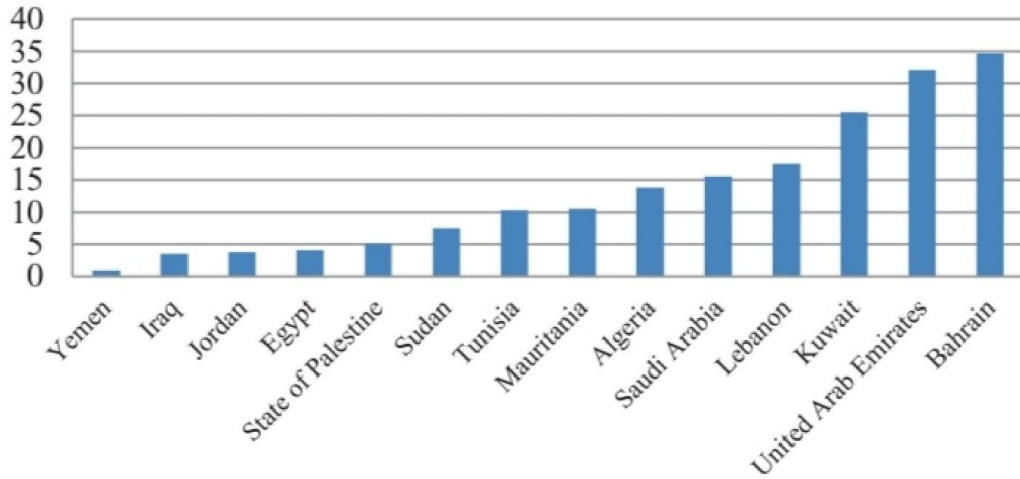
| المؤشر الجزئي الدول | حسب: نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية |
|------------------------|---|
| الإمارات | 2 |
| البحرين | 1 |
| الكويت | 3 |
| السعودية | 5 |
| الجزائر | 6 |
| لبنان | 4 |
| تونس | 8 |
| الأردن | 12 |
| فلسطين | 10 |
| موريتانيا | 7 |
| السودان | 9 |
| مصر | 11 |

| | |
|----|--------|
| 13 | العراق |
| 14 | اليمن |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 7)

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 2: نسبة البالغين الذين لهم حسابات مالية في المؤسسات الرسمية



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 8)

من خلال الشكل نلاحظ أن دولة البحرين تحقق ما يقارب 35% لنسبة البالغين الذين لهم حسابات مالية في المؤسسات الرسمية وعليه فهي بذلك تحقق المرتبة الأولى عربياً، تليها دولة الإمارات بنسبة 32% ثم الكويت بنسبة 30%، أما الجزائر فاحتلت المرتبة 6 بنسبة ما يقارب 14%، وفي المرتبة الأخيرة اليمن بنسبة تكاد تنعدم.

● مؤشر الادخار

الجدول 3: ترتيب الدول العربية حسب المؤشر الجزئي لمؤشر الادخار

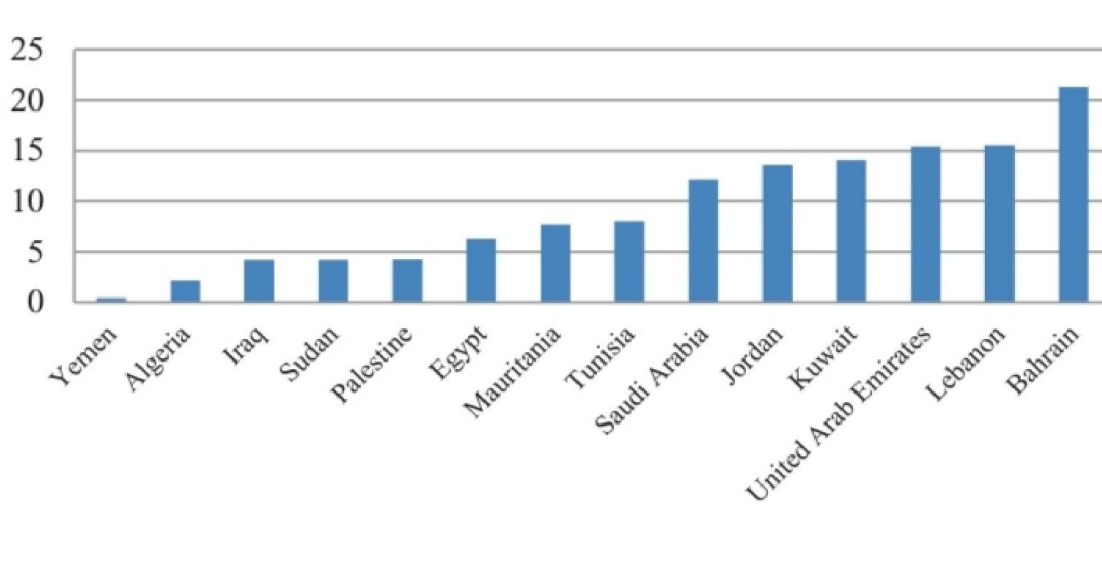
| المؤشر الجزئي الدول | حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية |
|------------------------|--|
| الإمارات | 3 |
| البحرين | 1 |
| الكويت | 4 |
| السعودية | 6 |
| الجزائر | 13 |
| لبنان | 2 |
| تونس | 7 |
| الأردن | 5 |
| فلسطين | 10 |

| | |
|----|-----------|
| 8 | موريتانيا |
| 11 | السودان |
| 9 | مصر |
| 12 | العراق |
| 14 | اليمن |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 7)

والشكل يوضح ذلك:

الشكل 3: نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 8)

نلاحظ من خلال الشكل أن دولة البحرين حافظت على صدارتها في المرتبة 1 عربيا لنسبة البالغين الذين قاموا بادخار في المؤسسات المالية الرسمية بحوالي 21%، تليها لبنان في المركز 2 بنسبة 15% ثم الإمارات في الرتبة 3 بنسبة حوالي 15%، أما الجزائر فاحتلت المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة ما يقارب 2% وفي المرتبة الأخيرة اليمن بنسبة تكاد تنعدم أيضا.

● مؤشر الاقتراض

الجدول 4: ترتيب الدول العربية حسب المؤشر الجزئي لمؤشر الاقتراض

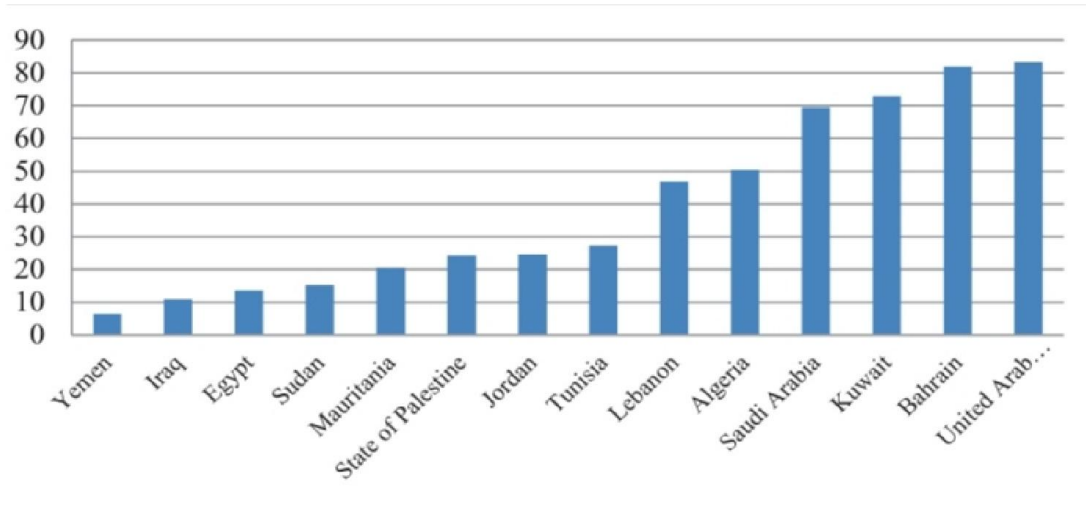
| المؤشر الجزئي الدول | حسب: النسبة المتوقعة للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية |
|------------------------|--|
| الإمارات | 1 |
| البحرين | 2 |
| الكويت | 3 |
| السعودية | 4 |
| الجزائر | 5 |
| لبنان | 6 |
| تونس | 7 |
| الأردن | 8 |

| | |
|----|-----------|
| 9 | فلسطين |
| 10 | موريتانيا |
| 11 | السودان |
| 12 | مصر |
| 13 | العراق |
| 14 | اليمن |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 7)

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 4: نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 9)

نلاحظ من خلال الشكل أن دولة الإمارات قد حققت المركز 1 عربياً لنسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية بحوالي 82% تليها البحرين، الكويت بنسب حوالي 81%، 72% على التوالي، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 5 بنسبة ما يقارب 50% وتبقى دائماً دولة اليمن في المرتبة الأخيرة وهذه المرة بنسبة حوالي 8%.

3. الاستقرار المالي ومؤشراته في الدول العربية

لقد أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي من الأهداف المتزايدة من قبل دول العالم خاصة الدول العربية، ولهذا سعت هذه الأخيرة إلى تطوير مقياسه الكمي للتعبير عن حالة النظام المالي، بحيث يعكس مؤشر الاستقرار المالي مدى استقرار الظروف المالية الكلية فهو بذلك يساعد على اكتشاف تراكم الاختلالات في القطاع المالي في مرحلة مبكرة.

1.3 تعريف الاستقرار المالي وأهميته:

الاستقرار بهذا المعنى هو "العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما يؤدي إلى التقليل من التوترات في الجهاز المصرفي، وبما ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار الاقتصادي (مزهو محسن، 2016، صفحة 362).

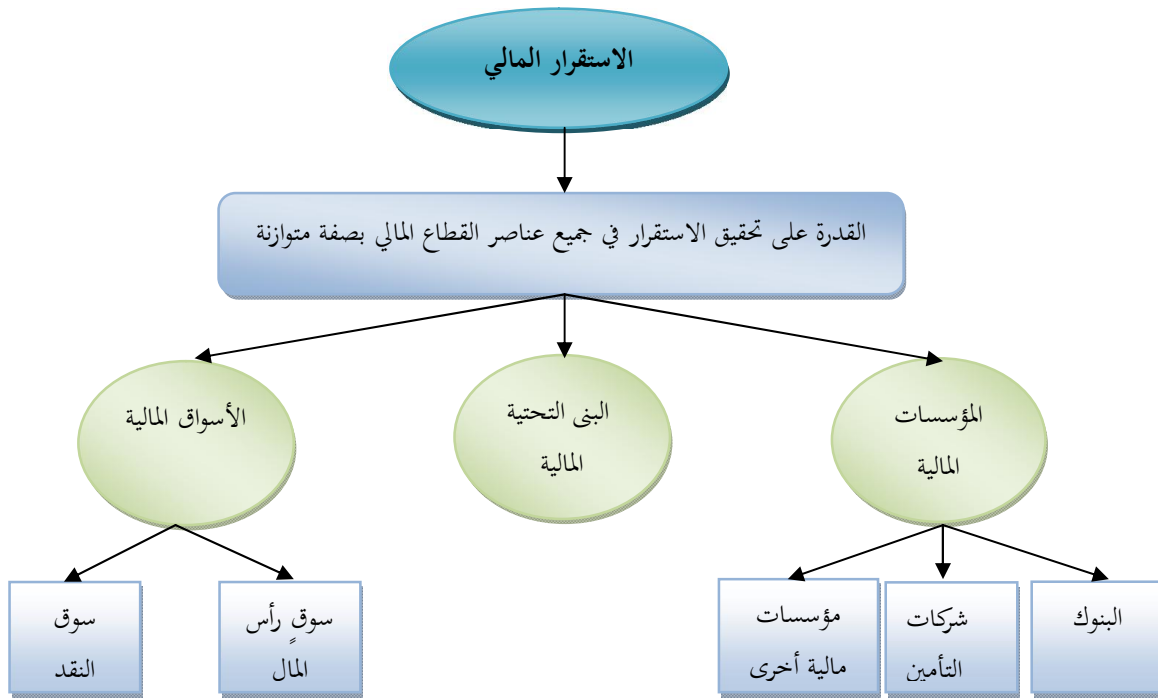
الاستقرار المالي هو الحالة التي تكون عليها مكونات النظام المالي (الجهاز المصرفي والمؤسسات غير المصرفية والأسواق المالية والنقدية والبنى التحتية) قادرة على أداء وظائفها الأساسية دون خلل، مع تحوطها في ذات الوقت من الأزمات سواء كانت من داخل النظام المالي أم من خارجه كأن تكون من القطاع الحقيقي وكذلك باستطاعتها الحد من المخاطر المرتبطة بعمليات منح السيولة والائتمان

والذي يضمن تدفق الموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين بفاعلية وكفاءة بما ينعكس إيجابيا على القطاع الحقيقي ومن ثم على الاقتصاد الكلي (صادق كاظم و حاتم علوان، 2020، صفحة 339).

ويمكن تعريف الاستقرار المالي أيضا على أنه: قدرة النظام المالي على تخصيص الموارد الاقتصادية وفعالية العمليات الاقتصادية الأخرى، وإدارة المخاطر المالية والمحافظة على قدرته وعلى أداء هذه الوظيفة الأساسية في المقام الأول من خلال آليات التصحيح الذاتي (Boulenfal & Hacini, 2021, p. 739).

يمكن إعطاء مخطط تعريفي للاستقرار المالي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 5: تعريف الاستقرار المالي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (طالب موسى، رحيمة مهدي، و حسين عذافة، 2020، صفحة 350) وهناك أهمية كبيرة لتحقيق الاستقرار المالي ويمكن إدراك هذه الأهمية من خلال ما يلي (عبد المنعم عزيز، 2019، الصفحات

:49-48)

- غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي فكلما زادت الاضطرابات المالية تأثر النمو الاقتصادي بذلك، والذي يعني أنه كلما طال مدة الأزمات المالية قلت معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي ستكون نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك أصبح وضع السياسات الكفيلة لتحقيق الاستقرار المالي غاية في الأهمية على مستوى المؤسسات العالمية والمحلية؛
- أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي لذلك النظم المالية المضطربة تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار هذا الاقتصاد لهذا فقد طالبت المؤسسات المالية الدولية بزيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر؛

- أهمية الاستقرار يمكن عده سلعة عامة لأن الدول مرتبطة فيما بينها من ناحية التبادل التجاري والاقتصادي والمالي، فإن أي أزمة في دولة معينة لاسيما إذا كانت هذه الدولة من الدول الصناعية السبعة ولا شك من أن عواقب وردود الاستقرار المالي الدولي على الاقتصاد العالمي والنمو كفيلة بدعم هذا الرأي؛
- تكون الأزمات المالية أكثر خطورة عندما تكون نتيجة أثر تقلبات الدورات الاقتصادية المرتبطة بعملية الائتمان.

2.3 المؤشرات المستخدمة لاحتساب مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية:

يعتبر مؤشر الاستقرار المالي بمثابة أداة للتوجيه والإنذار المبكر، وهذا لقياسه مستوى الاستقرار المالي بموضوعية فهو بذلك يحدد درجة المخاطر والتقلبات الناتجة عن النظام المالي، وعلى هذا الأساس تم اطلاق مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية من قبل صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية.

الجدول 5: المؤشرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي وعلاقتها بمؤشر AFSI

| المؤشر الرئيس | المتغيرات | المؤشرات الفرعية | العلاقة بين المؤشرات الفرعية ومؤشر AFSI | الوزن الترجيحي w | وزن المؤشر الرئيس w |
|------------------------|--|---|---|------------------|---------------------|
| مؤشر القطاع المصرفي EI | كفاية رأس المال | نسبة كفاية رأس المال | طردية | 13.0% | 53.0% |
| | | جودة الأصول | الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون | عكسية | |
| | صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال | | عكسية | 5.0% | |
| | نسبة التغطية (المخصصات في الديون غير العاملة) | | طردية | 5.0% | |
| | السيولة | نسبة الأصول السائلة إلى الإلتزامات السائلة | طردية | 6.0% | |
| | | الربحية | نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء | عكسية | |
| | نسبة العائد إلى الأصول ROA | | طردية | 3.0% | |
| | نسبة العائد على حقوق الملكية ROE | | طردية | 3.0% | |
| | إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل | | عكسية | 4.0% | |
| | | | هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل | طردية | |
| مؤشر الاقتصاد الكلي EI | | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | طردية | 4.0% | 24.0% |
| | | نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي | عكسية | 4.0% | |
| | | نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي | عكسية | 4.0% | |
| | | معدل نمو الإيرادات الحكومية | طردية | 4.0% | |
| | | معدل التضخم | عكسية | 4.0% | |
| | | نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي | طردية | 4.0% | |
| مؤشر سوق رأس المال CI | | المؤشر المركب لصندوق النقد العربي | طردية | 7.5% | 15.0% |
| | | القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي | طردية | 7.5% | |
| مؤشر الدورة المالية FI | | فجوة الإئتمان (الفرق بين نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص | عكسية | 8.0% | 8.0% |

| | | | | |
|------|------|--|--|--|
| | | | إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل) | |
| 100% | 100% | | المجموع | |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي، 2020، الصفحات 246-247)

3.3 قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية ومساهمة مؤشرات الفرعية

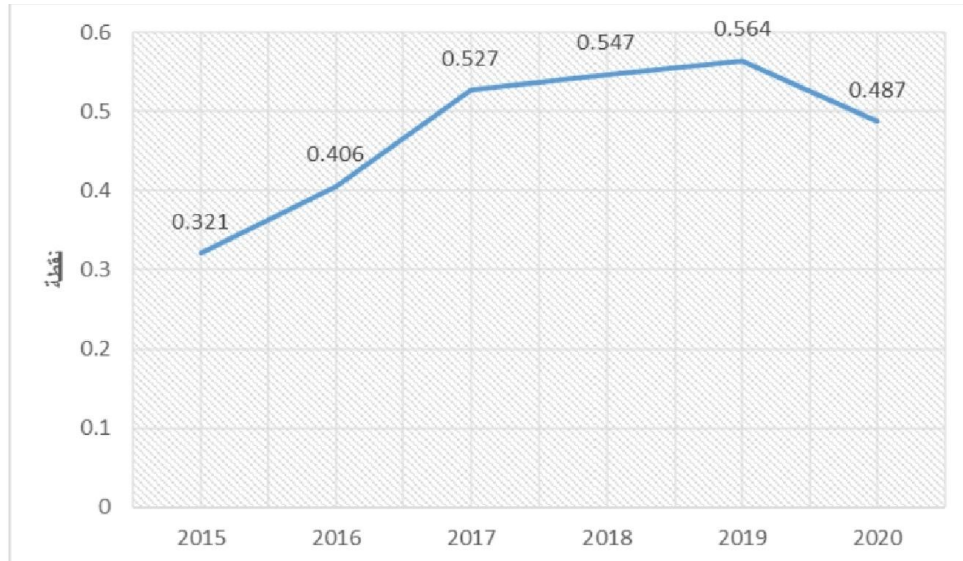
الجدول 6: نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2020)

| 2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | السنوات |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---|
| | | | | | | المؤشرات |
| 0.487 | 0.564 | 0.548 | 0.527 | 0.406 | 0.321 | المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العربي |
| 0.214 | 0.294 | 0.260 | 0.290 | 0.211 | 0.192 | مؤشر القطاع المصرفي |
| 0.116 | 0.138 | 0.120 | 0.133 | 0.101 | 0.081 | مؤشر الاقتصاد الكلي |
| 0.150 | 0.071 | 0.087 | 0.059 | 0.059 | 0.018 | مؤشر سوق رأس المال |
| 0.007 | 0.061 | 0.080 | 0.045 | 0.035 | 0.030 | مؤشر الدورة المالية |

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 222)

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 6: قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية في الفترة (2015-2020)

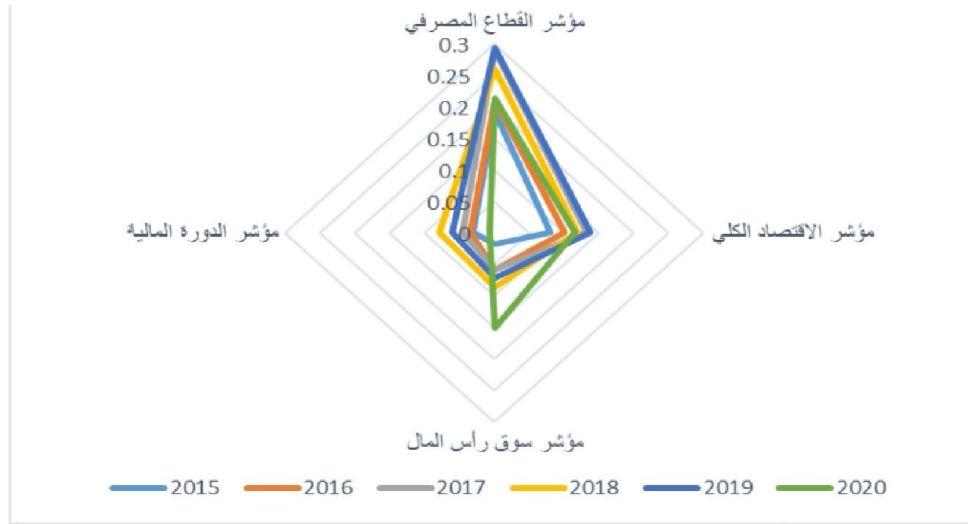


المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 219)

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية قد انخفضت سنة 2020 حيث سجلت 0.487 نقطة مقابل 0.564 نقطة سنة 2019 وهذا نتيجة للانعكاسات الناتجة عن فيروس كورونا المستجد وتعتبر هذه القيمة مقبولة ومبررة، فيما نلاحظ أيضا أن قيم المؤشر كانت 0.321، 0.406، 0.527 و0.547 نقطة في السنوات 2015، 2016، 2017 و2018 على التوالي وهي بذلك تسجل ارتفاعا في كل سنة وهذا نتيجة للجهود الدولية المبذولة.

ويوضح الشكل التالي خارطة الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة ما بين 2015-2020:

الشكل 7: خارطة الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2020)

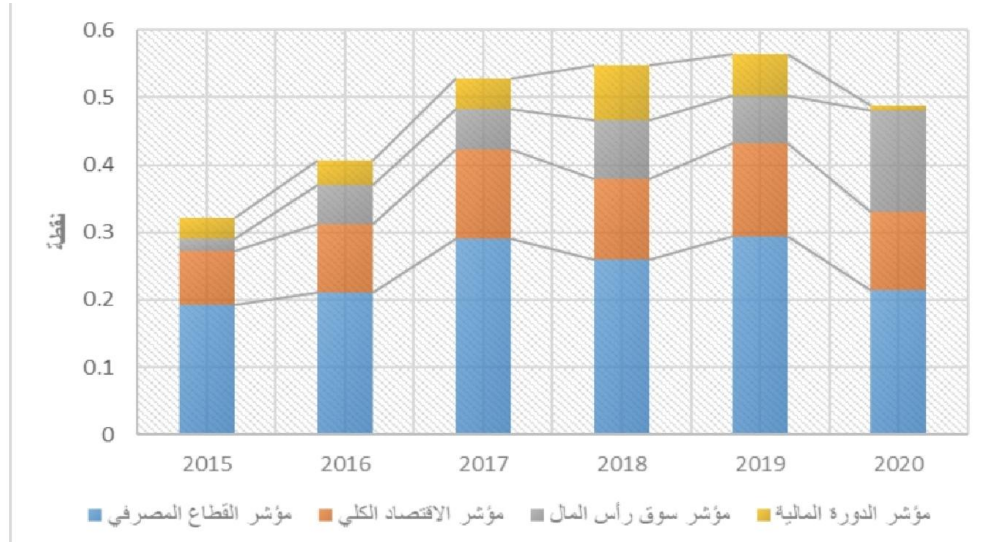


المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 220)

من خلال الشكل نلاحظ أن جميع المؤشرات قد انخفضت باستثناء مؤشر سوق رأس المال الذي ارتفع سنة 2020 حيث بلغ 0.150 نقطة مقابل 0.071 في سنة 2019، وهذا راجع لتحسن المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، أما فيما يخص مؤشر القطاع المصرفي فقد انخفض سنة 2020 وهذا بتسجيله 0.214 نقطة مقابل 0.294 نقطة سنة 2019 وهذا راجع بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد، أما بالنسبة لمؤشر الاقتصاد الكلي فقد تراجع من 0.138 نقطة سنة 2019 إلى 0.116 نقطة سنة 2020 وهذا راجع كله للانعكاسات السلبية لفيروس كورونا.

أما الشكل التالي فيوضح مساهمة كل من مؤشر القطاع المصرفي، مؤشر الاقتصاد الكلي، مؤشر سوق رأس المال ومؤشر الدورة المالية في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية:

الشكل 8: مساهمة المؤشرات الفرعية في مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2020)



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 222)

نلاحظ من خلال الشكل أن مؤشر القطاع المصرفي له الحصة الأكبر في المساهمة في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية والتي تراوحت قيمة مساهمته بين 0.2 و 0.3 نقطة، ليليه بعد ذلك مؤشر الاقتصاد الكلي.

4. علاقة الارتباط بين الشمول المالي و الاستقرار المالي

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008، بدأ الاهتمام يتركز في البحث عن العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، حيث يوجد عدة آثار هامة للشمول المالي على الاستقرار المالي، سنحاول التطرق إلى أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي.

1.4 أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي

تكمن أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في النقاط التالية:

- ✓ يعمل الشمول المالي على تعزيز قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية عبر القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة والإشراف واحتواء مؤسسات وبنوك الظل، مما ينعكس بصورة إيجابية على الاستقرار المالي. إضافة إلى ذلك فإن عدم قدرة الأفراد المحرومين من الوصول إلى النظام المالي الرسمي يجعلهم يلجؤون إلى النظام المالي غير الرسمي، الذي بالعادة يكون غير منظم ويمارس إجراءات تعسفية ضد عملائه مما قد يؤدي إلى حدوث عدم استقرار مالي؛
- ✓ الشمول المالي يعمل على توفير السيولة التي يحتاجها قطاع الشركات لإنشاء المشاريع الاقتصادية أو تطويرها وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ يمكن وصف العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي بأنها تكاملية، وفي كثير من الأحيان تعتبر علاقة طردية، فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تحسنت مستويات الاستقرار المالي، حيث إن اتساع قاعدة استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لتشمل كافة الفئات المستهدفة يساهم في تعزيز الاستقرار المالي. علاوة على ذلك فإن توسيع قاعدة الودائع الادخارية والاستثمارية ليشمل صغار المدوعين كقيل بالحد من مخاطر السيولة كون أن هذا النوع من الودائع يعتبر أكثر استقراراً؛
- ✓ من جانب آخر يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة المدخرات وتحسين أداء البنوك. كما أن توسيع الشمول المالي بشكل مدرّوس وحصيف وتوفير البنية التحتية التنظيمية والتشريعية اللازمة له ليدعم النمو الشامل والمستدام وبالتالي يعزز الاستقرار المالي، كذلك الشمول المالي يحسن من تنوع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية وبالتالي تقليل المخاطر (صندوق النقد العربي، 2019، الصفحات 4-5)؛
- ✓ كما أثبتت الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة من الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة، وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي والوصول إلى مؤشر له وقد قام عدة باحثين بإجراء مقارنة بعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، واستناداً إلى هذه الأبحاث تم الوصول إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الآخر (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 3).

2.4 العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي

لقد أكدت الدراسات إلى أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع أيضاً من معيشة الفقراء، بالإضافة إلى دوره الفاعل في دعم وزيادة الاستقرار المالي، سنحاول الإجابة عن هذه العلاقة من خلال دراسة المستويات الثلاث لمؤشر الشمول المالي للدول العربية بمؤشر Z-Score للاستقرار المالي.

• الدول العربية ذات مستويات شمول مالي مرتفعة

الجدول 7: مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي للدول العربية ذات مستويات شمول مالي مرتفعة

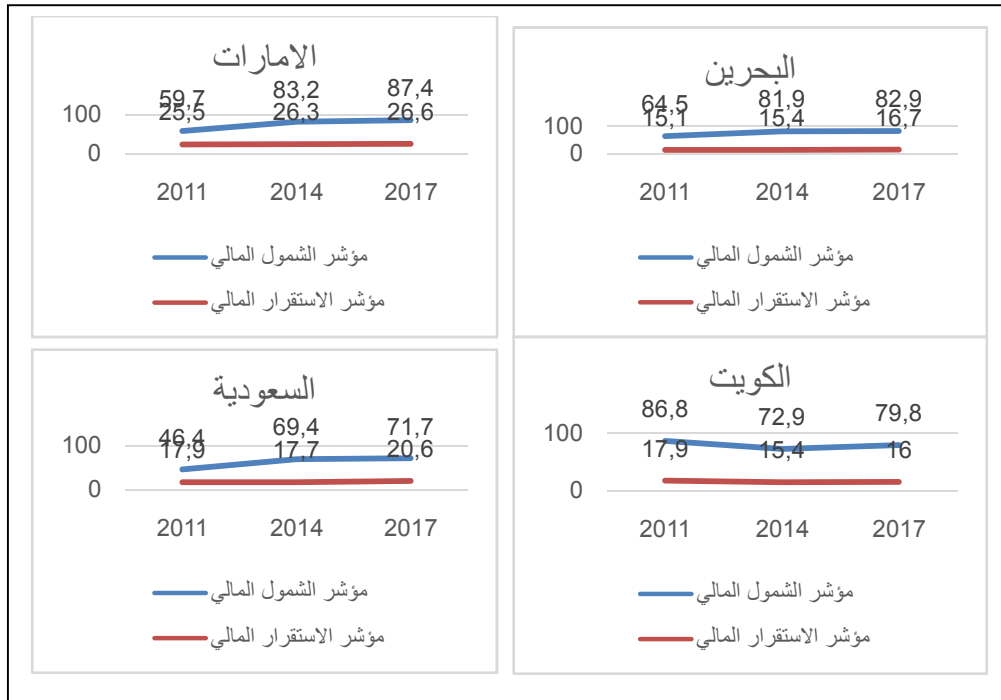
| المؤشر | مؤشر الشمول المالي | مؤشر Z-Score للاستقرار المالي |
|--------|--------------------|-------------------------------|
|--------|--------------------|-------------------------------|

| الدولة | 2011 | 2014 | 2017 | 2011 | 2014 | 2017 |
|----------|------|------|------|------|------|------|
| الإمارات | 59.7 | 83.2 | 87.4 | 25.5 | 26.3 | 26.6 |
| البحرين | 64.5 | 81.9 | 82.9 | 15.1 | 15.4 | 16.7 |
| الكويت | 86.8 | 72.9 | 79.8 | 17.9 | 15.4 | 16.0 |
| السعودية | 46.4 | 69.4 | 71.7 | 17.9 | 17.7 | 20.6 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Bank, 2022) و (World Bank, 2022)

سنوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل 9: العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي للدول العربية ذات مستويات شمول مالي مرتفعة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول 7

يتضح من خلال الشكل أن دولتي الإمارات والبحرين قد سجلتا تزايدا معتبرا في الشمول المالي رافقه تزايدا للاستقرار المالي في الفترات 2011-2014-2017، أما الكويت فقد سجلت انخفاضا في الشمول المالي سنة 2014 رافقه انخفاضا في الاستقرار المالي إلا أنه عاد الشمول المالي للارتفاع سنة 2017 قابله تزايدا في الاستقرار المالي، وعليه يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي، بينما السعودية فقد سجلت ارتفاعا للشمول المالي في جميع فترات الدراسة لكن في الفترة 2014 فقد شهدت انخفاضا طفيفا للاستقرار المالي ثم عاود الارتفاع سنة 2017، وهذه المستويات للشمول المالي مرتفعة مقارنة بالدول العربية الأخرى وهذا راجع لتطور البنية التحتية المالية بالإضافة إلى انتشار الهواتف الذكية لدول التعاون الخليجي.

• الدول العربية ذات مستويات شمول مالي متوسط

الجدول 8: مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي للدول العربية ذات مستويات شمول مالي متوسط

| الدولة | مؤشر الشمول المالي | | | مؤشر Z-Score للاستقرار المالي | | |
|---------|--------------------|------|------|-------------------------------|------|------|
| | 2011 | 2014 | 2017 | 2011 | 2014 | 2017 |
| الجزائر | 33.3 | 50.5 | 42.8 | 18.9 | 17.9 | 21.7 |

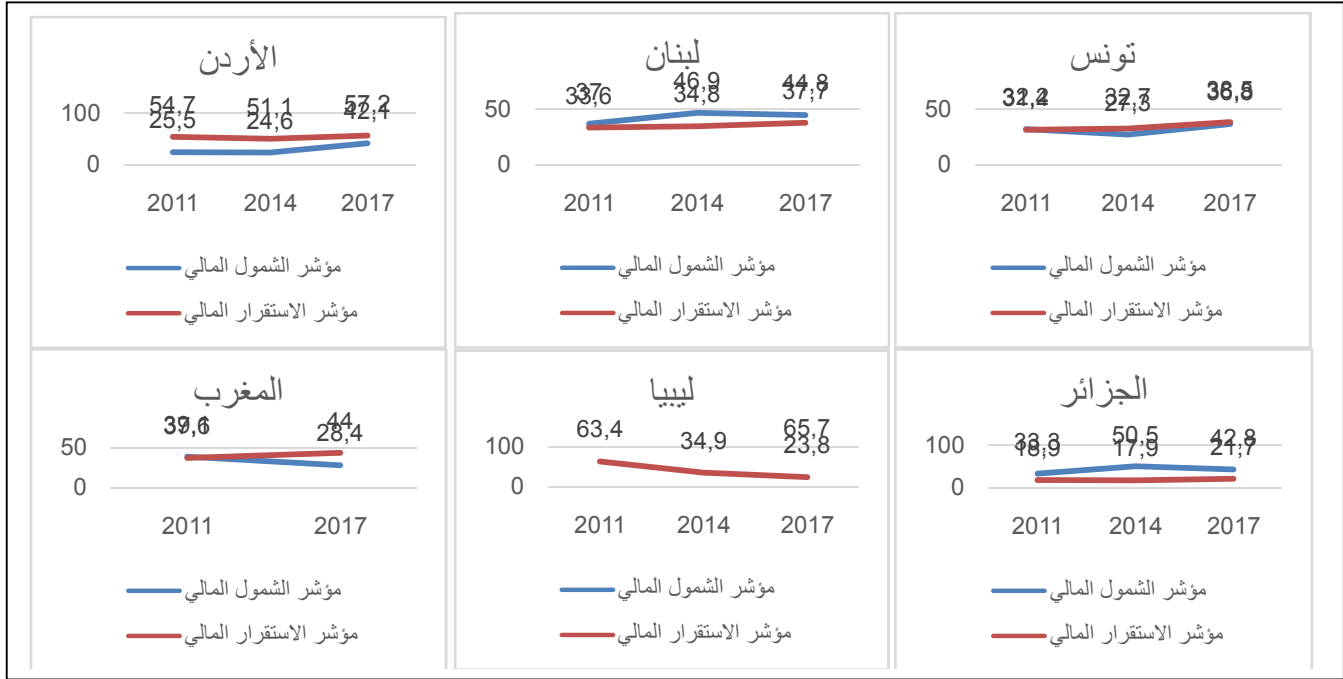
الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية

| | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|--------|
| 37.3 | 34.8 | 33.6 | 44.8 | 46.9 | 37.0 | لبنان |
| 44.0 | 42.5 | 37.6 | 28.4 | / | 39.1 | المغرب |
| 38.5 | 32.7 | 31.4 | 36.8 | 27.3 | 32.2 | تونس |
| 23.8 | 34.9 | 63.4 | 65.7 | / | / | ليبيا |
| 57.2 | 51.1 | 54.7 | 42.1 | 24.6 | 25.5 | الأردن |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Bank, 2022) و (World Bank, 2022)

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 10: العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي للدول العربية ذات مستويات شمول مالي متوسط



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول 8

من خلال الشكل يتضح لنا أن الأردن قد سجلت انخفاضا للشمول المالي سنة 2014 رافقه انخفاضا في الاستقرار المالي ليعاود الشمول المالي والاستقرار المالي الارتفاع سنة 2017 وعليه فالعلاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي. بينما الجزائر ولبنان والمغرب فقد سجلت انخفاضا للشمول المالي سنة 2017 قابله ارتفاعا للاستقرار المالي من نفس السنة، أما تونس رغم الانخفاض في الشمول المالي سنة 2014 فإنها سجلت ارتفاعا للاستقرار المالي، وعليه فإن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي عكسية.

• الدول العربية ذات مستويات شمول مالي منخفضة

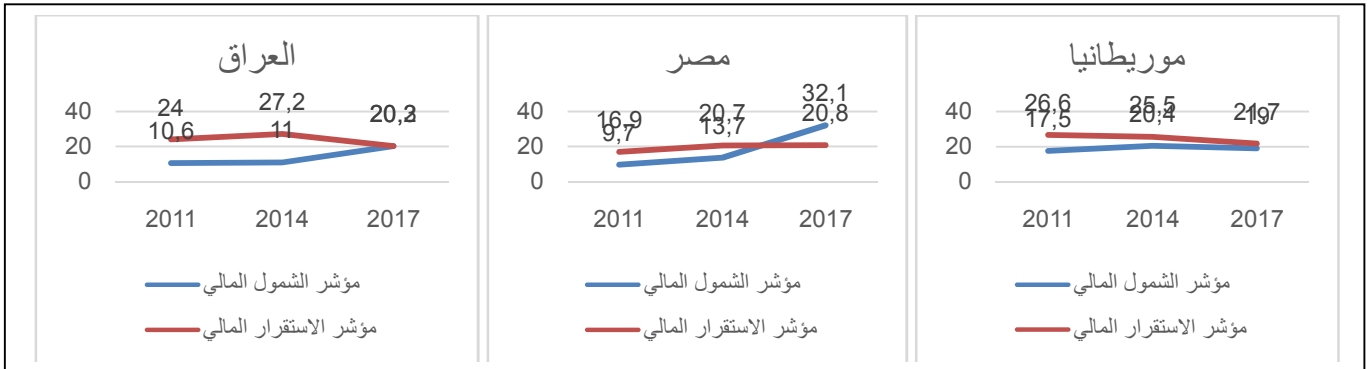
الجدول 9: مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي للدول العربية ذات مستويات شمول مالي منخفضة

| الدولة | مؤشر الشمول المالي | | | مؤشر Z-Score للاستقرار المالي | | |
|-----------|--------------------|------|------|-------------------------------|------|------|
| | 2011 | 2014 | 2017 | 2011 | 2014 | 2017 |
| موريتانيا | 17.5 | 20.4 | 19.0 | 26.6 | 25.5 | 21.7 |
| مصر | 9.7 | 13.7 | 32.1 | 16.9 | 20.7 | 20.8 |
| العراق | 10.6 | 11.0 | 20.3 | 24.0 | 27.2 | 20.2 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Bank, 2022) و (World Bank, 2022)

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 11: العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي للدول العربية ذات مستويات شمول مالي منخفضة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول 9

نلاحظ من خلال الشكل أن موريطانيا قد سجلت انخفاضا في الشمول المالي خلال الفترة 2011، 2014 و 2017 رافقه انخفاضا للاستقرار المالي، أما مصر فإنها سجلت ارتفاعا في الشمول المالي خلال فترة الدراسة خاصة سنة 2017 فرغم تسجلها لقفزة كبيرة مقارنة بالسنتين 2011 و 2014 إلا أنه قابلها ارتفاع طفيف جدا للاستقرار المالي وعليه فإننا يمكن القول أن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي طردية، بينما العراق فرغم الارتفاع الكبير الذي سجلته سنة 2017 مقارنة ب 2014 إلا أنه قابل انخفاضا للاستقرار المالي وعليه فالعلاقة عكسية بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

5. خاتمة:

من خلال تطرقنا للمفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والاستقرار المالي وتحليل مؤشرات الشمول المالي للدول العربية بالتركيز على المؤشرات الفرعية له والمتمثلة في مؤشر استخدام الحسابات المصرفية، مؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض، بالإضافة إلى دراسة مساهمة المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي للدول العربية ودراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وباعتبار الشمول المالي مدخلا هاما لتعزيز الاستقرار المالي في ظل التحولات التي يشهدها العالم في المجال التكنولوجي توصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهذا من أجل الخروج بمجموعة من التوصيات.

النتائج:

- ✓ يعتبر الشمول المالي من أبرز اهتمامات الدول في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر، توفير فرص العمل وتعزيز الاستقرار المالي؛
- ✓ تعتمد الدول العربية لقياس مستويات الشمول المالي على المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي والتي تم اعتمادها من قبل صندوق النقد العربي في تقاريره وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، إلا أن المشكلة في اختلاف استخدام المؤشرات الفرعية لمؤشرات الشمول المالي لكل دولة عربية؛
- ✓ حققت دول مجلس التعاون الخليجي مستويات شمول مرتفعة مقارنة ببقية الدول العربية وهذا راجع لتطور البنية التحتية المالية وانتشار الهواتف الذكية بالإضافة إلى تطور القطاع المصرفي لها؛
- ✓ يعتبر مؤشر القطاع المصرفي من ضمن المؤشرات ذات الحصة الأكبر في المساهمة في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية وهذا بقيمة تراوحت بين 0.2 و 0.3 نقطة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

✓ إن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي إما أن تكون طردية أو عكسية وهذا ما لمخناه من خلال دراستنا، حيث في الدول العربية ذات مستويات شمول مالي مرتفعة والتي تضم دول مجلس التعاون الخليجي فقد كانت العلاقة بينهما طردية في كل فترات البحث 2011، 2014 و 2017، أما الجزائر، لبنان والمغرب والعراق فقد سجلت علاقة عكسية سنة 2017 وكذلك تونس سنة 2014، وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة.

التوصيات:

- أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومة والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين العمق المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للعمق والاستقرار المالي؛
- يجب توفير بيئة ذات بنية تحتية مالية بالنسبة للدول ذات مستويات شمول مالي متوسط والدول ذات مستويات شمول مالي منخفض؛
- يجب توحيد حساب مؤشرات الشمول المالي للدول العربية بالاعتماد على نفس المؤشرات الفرعية وهذا للتوصل إلى نتائج نزيهة وذات مصداقية بالنسبة لترتيب الدول عربيا؛
- القيام بنشر الثقافة المالية فيما يخص الشمول المالي من خلال القيام بحملات توعوية بالقرب من المناطق النائية التي تضم الفئة المهمشة من المجتمع؛
- من الضروري الاستفادة من التجارب الدولية في مجال الشمول المالي وليس التقليد وهذا نتيجة لطبيعة وبنية كل دولة عربية.

6. قائمة المراجع:

المراجع بالأجنبية:

- Boulenfal, A., & Hacini, I. (2021). *The relationship between financial inclusion and financial stability -Empirical evidence from the North African countries-. Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies* , 08 (01).
- Rakhrour, Y., & Daham, S. R. (2021). *Financial Inclusion in Algeria: reality and outlook. Strategy and Development Review* , 11 (04).
- World Bank (2022, 04 10). *Development Indicators* من الاسترداد <https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-development/preview/on%D8%8C>.
- World Bank (2022, 04 10). *The Global Findex Database* من الاسترداد <https://globalfindex.worldbank.org/>
- world bank (2022, 04 11). *تاريخ الاسترداد* من world bank (بلا تاريخ). <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1>.

المراجع بالعربية:

- ابتسام علي حسين، شذى عبد الحسين جبر، و وفاء أيوب كسارة. (2020). دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة-دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي-. *مجلة الإدارة والاقتصاد* (124).
- إسرائ صادق كاظم، و غفران حاتم علوان. (2020). تأثير الدين العام على الاستقرار المالي في العراق. *Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)* (121).
- حيدر طالب موسى، صباح رحيم مهدي، و حيدر حسين عذافة. (2020). دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة (2009-2017). *Journal of Economics and Administrative Sciences* (117)، 248.

- حيدر عبد المنعم عزيز. (2019). استراتيجية البنك المركزي العراقي (2016-2022) ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية* (21).
- رشا عودة لفتة، و سالم عواد حسين. (2019). آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق. *مجلة كلية مدينة العلم الجامعة* (01).
- سالم صلاح الحسناوي، و لينا صلاح مهدي. (2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-. (58).
- صليحة فلاق، و معمر حمدي. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي* (04).
- صندوق النقد العربي. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية.
- صندوق النقد العربي. (2019). الشمول المالي في الدول العربية -الجهود والسياسات والتجارب-.
- صندوق النقد العربي. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.
- صندوق النقد العربي. (2021). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربي .
- صندوق النقد العربي. (2020). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية .
- مشتاق محمود السبعواوي، سلام انور احمد، و ياجين فاتح سليمان. (2012). الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرف الاسلامي -دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية-. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية* (2).
- مها مزهر محسن. (2016). اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية* (92).